اثر المعنى في توجيه الإعراب عند ابن هشام الأنصاري

[762هـ] في كتابه مغني اللبيب عن كتب الإعاريب

د. مثنى يوسف حمادة امين
الكلية التربوية المفتوحة

المقدمة

يقول كثيرون : ان النحو العربي مغرق في الشكليات ولايعني بالمضمون بمثل مايعني بالشكل واللفظ وكل مايقوم به النحو هو دراسة الجانب اللفظي ويهمل جانب المعنى ، وهذا ما يجانب الحقيقة كون الاعراب وظيفة نحوية لايمكن الاخذ بها دون الرجوع إلى المعنى أو دلالة اللفظ سواء كانت اداة نحوية أم لفظا تاثر بوجود العامل النحوي (فالنحو هو قانون تاليف الكلام ، وبيان لكل مايجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتنسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها)[1] فغآية النحو بيان الاعراب وتفصيل احكامه ، حتى سماه بعضهم (علم الاعراب) ،فالاعراب ليس اعراب كلمات ، او تحريك اواخر الكلم فحسب ، انما يراد به المعنى الذي يفهم من الكلمات ومن نبه إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني حين قال (واما النحو فظننته ضربا من التكلف ، وبابا من التعسف ، وشيئا لايستند إلى اصل ، ولا يعتمد على عقل ، وان ما زاد منه على معرفة الرفع ، والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المباديء فهو فضل لايجدي نفعا ولاتحصل منه على فائدة)[2] وهو بذلك يهاجم اصحاب النظرة القاصرة عن علم النحو ، فهو ينكر عليهم اهتمامهم باصول الاعراب والبناء واتهمهم بالتكلف وعدم الالتفات إلى مزية النحو الحقيقية .

اما ابن هشام فنراه يعتمد على المعنى للالفاظ والدلالة النحوية للادوات راميا بذلك الوصول إلى جعل الاعراب في خدمة المعنى وهو ينهج بذلك نهج المفسرين مستخدما الادوات النحوية بوظيفتها الدلالية بما يتلائم مع السياق العام للنص

وقد ارتأينا ان نعرض بعض النماذج القرانية والشعرية التي تناولها ابن هشام مع عرض الاراءالنحوية التي قيلت في هذه المواضع املين الوصول إلى ما اراده ابن هشام في ايضاح المعنى من خلال كتابه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) .. ومن الله التوفيق

المسالة الاولى :

الخلاف في إعراب جملة ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) من قوله تعالى ((إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴿ 6 ﴾ وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿ 7 ﴾ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿ 8 ﴾))[3] أهي جملة مستأنفة ، أم جملة حالية ؟

المناقشة :

الجملة الاستئنافية هي الجملة المفتتح بها النطق [4]، وهي المستأنفة استئنافا تاما [5]، وتطلق أيضاً على الجملة المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى [6]، وقد بين ابن هشام – عند تفصيله القول عن هذا النوع من الجمل – ان الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق ، وقد يخفى على كثير من المعربين [7]، فيظنون ان للجملة موقعا من الإعراب ، وليست كذلك ، لذلك يجدر بالمعرب ان يحتكم إلى المعنى التي تتضمنه الجملة، وينظر إلى ما فيها من روابط لغوية ومعنوية للوصول إلى وجه إعرابي دقيق وصحيح بناءً على ذلك المعنى ، ومثال ذلك خلافهم في إعراب قوله تعالى : ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) من الآية السابقة ، على ثلاثة أوجه :

الوجه الاول :

أجاز أبو البقاء العكبري [8] إعراب جملة ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) في محل جر صفة ل((شَيْطَانٍ)) باعتبار ان الجمل بعد النكرات صفات ، غير إن جمهور المعربين يمنعون ذلك ، ويعللون المنع لسبب معنوي ، هو ان هذا التوجيه الإعرابي يجعل معنى الآية :إن السماء زينت بالكواكب التي تحفظها من كل شيطان موصوف بعدم السمع او التسمع إلى الملا الاعلى وعليه فلا معنى للحفظ من شيطان هو في الاصل غير سامع [9] ، وهو معنى فاسد بلا شك ، ورآه السمين الحلبي [10] وهما من أبي البقاء .

الوجه الثاني :

أن تكون جملة : ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) في محل نصب حالا من ((شَيْطَانٍ)) والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هو كون النكرة موصوفة ب ((مَّارِدٍ)) والنكرة اذا وصفت بشيء قربت من المعرفة ، وحسن الكلام [11] وهذا الوجه قرره الزمخشري ، وراى انه الوجه الصحيح قال : ((فان قلت : ((لا يَسَّمَّعُونَ)) ، كيف اتصل بما قبله ؟ قلت : لايجوز من ان يتصل بما قبله على ان يكون صفة لكل شيطان ، او استئنافا ، فلا تصح

الصفة لان الحفظ من شياطين لايتسمعون او لا يسمعون لا معنى له ، وكذلك الاستئناف ، لان سائلا لو سال : ام تحفظ من الشياطين ؟ فاجيب بانهم لايسمعون ، لم يستقم ،فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لايقدرون أن يسمعوالى كلام الملائكة وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك))[12] وأجاز أبو البقاء هذا الوجه أيضا [13] .

ويفهم من قول الزمخشري : ((لايقدرون ان يسمعوا والى كلام الملائكة وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك)) انه يجعل الحال هنا حالا مقدرة مستقبلة ، وهي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، اي بعد تحقق معناه بزمن يطول او يقصر فحصول معنى الحال هنا متاخر عن حصول مضمون حاملها [14] فالشياطين – على تقدير : ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) حالا لهم – لايستطيعون السماع بعد الحفظ ، وهم في حال القذف بالشهب وبهذا يختلف المعنى عنه عند تقدير الصفة ، التي تساق في الغالب لتقييد الموصوف وتخصيصه وتكون ملازمة له [15] بمعنى انه عدم السمع هو صفة الشياطين الملازمة لهم قبل الحفظ وبعده كما يختلف المعنى عند تقديرها حالا مقارنة ، لان ((معناها يتحقق في زمن تحقق عاملها وحصول مضمونه ، بحيث لايختلف وقوع معنى احدهما عن الآخر))[16] وعليه يكون المعنى: حفظا من كل شيطان حاله الملازمة له هي عدم السمع او التسمع ، ويلاحظ انه نفس المعنى عند تقدير الصفة ، وكلاهما فاسد ، لذلك قال ابن هشام (فان الذي يتبادر إلى الذهن ان لايسمعون صفة لكل شيطان او حال منه ، وكلاهما باطل ، اذ لامعنى للحفظ من شيطان لايسمع)) [17] .

وان كان الزمخشري قد فر من ذلك بجعلها حالا مقدرة ، فان ابن هشام لم يسلم بذلك ، ولم يقبل به ، قال (فان قلت : اجعلها حالا مقدرة ، اي : وحفظا من كل شيطان مارد مقدر عدم سماعه ، اي بعد الحفظ ، قلت : الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالمرور به في قولك : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا ، والشياطين لايقدرون عدم السماع ولا يريدونه))[18] اي انهم يقدرون السماع حين ارتقائهم للسماء لانهم راجون له .

لكن هذا التعليل لمنع كون الجملة حالا مقدرة غير لازم كما راه الدماميني [19] وليس كافيا لهذا المنع ، اذ ((لانسلّم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولِمَ

لايجوز ان يقدرها غيره ؟ ولو قيل : معنى المثال : مررت برجل معه صقر مقدّرا الصيد به في الغد على ان يكون " مقدرا " اسم مفعول لصَحَّ ، سواء أكان المقدر هو أو غيره ، وأما ثانيا : فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، فلا يمتنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق ، واما ثالثا : فلان قوله : ولا يريدونه لامدخل له في كون الحال مقدرة ، لانها قد تقع حيث لايكون صاحب الحال مريدا لها .

الوجه الثالث :

أن تكون الجملة مستأنفة لامحل لها من الإعراب ، وقد أجاز هذا الوجه أبو البقاء [20] كالأوجه السابقة ، ولم يجز ابن هشام غيره ، قال : ((... وانما هي للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا)) [21] فهي مبتداة لبيان حال الشياطين ، ونفي استماعهم إلى الملأ الأعلى ، ولاعلاقة لفظية تربطها بالجملة التي قبلها .

وخص ابن هشام الاستئناف بكونه نحويا لابيانيا ، لان الاستئناف البياني هو ماكان جوابا عن سؤال مقدر فيكون المعنى كأن سائلا سال : لم يحفظ من الشياطين ؟ فيجاب : لانهم لايسمعون [22] وهو معنى فاسد ، اذ لافائدة من الحفظ على هذا التقدير ، وقد منع الزمخشري [23] ايضا تقدير الاستئناف على هذا المعنى .

وأشار الدسوقي إلى ان فساد المعنى انما يحصل ان جعلت الجملة جوابا عن سؤال عن العلة ، اي : لِمَ حُفِظت السماء من الشياطين ؟ أما إن جعلت جوابا عن سؤال عن حال الشياطين ، اي : ما حال الشياطين بعد الحفظ ؟ فاجاب بانهم لايسمعون إلى الملأ الأعلى في حال الحفظ وبعده ، كان الكلام مستقيما ، وانتفى فساد المعنى [24] .

وبذلك نلمح جواز ان تكون جملة ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) حالا مقدرة ، اذ ان الحال معناه المطلق جواب عن سؤال عن الهيأة أو الكيفية ، بل إن ذلك غير ممتنع على تقدير الاستئناف النحوي أيضا ، فالدماميني يرى ان ابن هشام بذلك التقدير يكون قد وقع فيما فر منه ، لان الجملة اذا كانت استئنافا نحويا كانت اخباراً عن هؤلاء الشياطين المتحفظ منهم بانهم لايسمعون فيرد الاشكال ، وهو انه لامعنى للحفظ ممن لايسمع – كما اخبر عنه – فيكون – اي ابن هشام – قد وقع فيما فر منه ، فان قلت : التقدير : لايسمعون بعد الحفظ، فلا إشكال ؟ قلت : هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا ، فتخصيص ، التقدير بحالة الاستئناف يكون متحكما .

كما ان الجملة صالحة لجعلها حالا اكثر منها صفة ، وسبب ذلك : ان شيطان نكرة موصوفة بمارد ، وهذا الوصف يقرب النكرة من المعرفة مما يجعل تعيينها موصوفا غير لازم وانما يترجح كون شيطان صاحب حال وجملة لايسمعون حال منه لانه ((يشترط في الحال ان يكون مذكورا لبيان الهيأة ، وبعبارة أخرى : مفهما حال كذا ، وهو شرط دلالي يميزه عن الوصف))[25] فيكون المعنى : لحفظ السماء من كل شيطان مارد غير قادر على السمع في حال الحفظ ، وهذا المعنى اقوى من تقدير الصفة التي تساق في الغالب ((لتقييد الموصوف ولا تفهم في حال كذا بطريق القصد ، وانما بحال اللزوم ، لان المقصود بالذات التقييد بالنعت ، وان لزم فيه بيان الهيأة بالعرض)) [26] وعليه فهو يفهم كون الوصف بـ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) ملازما للشياطين قبل الحفظ وبعده على السواء .

هذا من حيث المعنى ، اما من حيث الصناعة : فمعلوم ان الوصف بالجملة خاص بالنكرة ، لان الجملة مؤولة بها ، فيتحقق التطابق بين الصفة والموصوف ، وكون النكرة هنا – وهي ((شَيْطَانٍ)) – موصوفة – ((مَّارِدٍ)) يفوّت هذا الشرط لانه يجعلها اقرب إلى المعرفة ، فيحسن ان تكون الجملة حالا و ((شَيْطَانٍ مَّارِدٍ)) هو صاحب الحال لانه في حكم المعرفة .

اما تقدير الاستئناف – الذي قرره ابن هشام – فهو جائز ولكنه مرجوح ، لانه لايلزم ان تكون الجملة منقطعة عما قبلها معنى ، اذ يصح تقديرها جوابا عن سؤال عن الحال كما لايلزم ان تكون منقطعة عما قبلها لفظا كما بيناه آنفا..

الترجيح :

يترجح وجه اعراب جملة ((لَا يَسَّمَّعُونَ)) في محل نصب حالا من ((شَيْطَانٍ مَّارِدٍ)) لقوة دلالته على المعنى المراد بحيث لايرد عليه شيء كما يرد على تقدير الاستئناف مع كونه جائزا لكنه مرجوح ، كما لايرد عليه شيء مما يرد على تقدير الصفة ويجعله وجها ضعيفا عند جمهور النحويين .

المسالة الثانية :

الخلاف في موضع جملة ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)) من قوله تعالى : {وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ } [27] أهي جملة معترضة أم مستأنفة ؟

المناقشة :

تعددت اوجه الاعراب لهذه الآية الكريمة ، و اوصلها السمين الحلبي إلى تسعة اوجه تتفاوت قوة وضعفا ، غير ان مايهمنا هنا هو الخلاف بين ابن هشام وابن مالك حول تقدير الاعراب في هذه الآية الكريمة ، اهي اعتراضية كما ذهب اليه ابن مالك مستشهدا به على التشابه الذي قد يقع بين الجملتين المعترضة والحالية ، ام هي مستانفة كما وضح ابن هشام رادا استشهاد ابن مالك .

فبعد ان ذكر ابن هشام تعريف الجملة الاعتراضية وبيان مواضعها [28] ذكر انها قد تلتبس بالجملة الحالية [29] ، ذلك ان ((الجملة قد تاتي مقترنة بالواو فاصلة بين امرين متلازمين فلا يدري حينها هل الواو للحال ام للاعتراض ؟))[30] فيحتكم عندها إلى امور تفرق بينهما منها : أن تكون جملة الاعتراض انشائية كالجملة الأمرية : ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ))وهو مامثل به ابن مالك [31] ولم يسلّم ابن هشام بذلك فقال ((كذا مثّل ابن مالك بناءا على ان : ((أَن يُؤْتَى)) متعلق ب ((وَلاَ تُؤْمِنُواْ)) .... والآية محتملة لغير ذلك...)) [32] وهو ان تكون الآية منقطعة عما قبلها استئنافية ، وقد رجح هذا الوجه بامور ، وفيما يلي تفصيل هذه الاوجه ، وبيانها :

الوجه الاول :

وهذا الوجه ذكره الزمخشري [33] واعتمده ابن مالك [34] في التمثيل للجملة الاعتراضية الأمرية ، وهو أن يكون قوله تعالى : ((أَن يُؤْتَى أَحَدٌ)) متعلقا بقوله ((وَلاَ تُؤْمِنُواْ)) على حذف حرف الجر ، اي : ولاتؤمنوا بان احدا يؤتى مثل ما اوتيتم ، والمعنى : ولاتؤمنوا بان أحدا يؤتى من كتب الله مثل ماوتيتم ، إلا لأهل دينكم ، لان ذلك لايغير اعتقادهم ، بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وايمانا بنبوة محمد (ص) وبخلاف المشركين فانه يدعوهم إلى الإسلام ، وذلك لان محمدا (ص) مذكور في كتبهم وفيه دليل على صدق نبوته .

وعليه تكون جملة : ((وَلاَ تُؤْمِنُواْ)) معطوفة على كلام الطائفة من اهل الكتاب [35] في الآية المتقدمة : {وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُواْ بِالَّذِيَ أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُواْ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ وَلاَ تُؤْمِنُوا....}[36] وجملة : ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّه)) معترضة بين ((وَلاَ تُؤْمِنُواْ)) ومتعلقه ((أَن يُؤْتَى)) ومعنى الاعتراض : ((ان الهدى هدى الله ، من

شاء ان يلطف به حتى يسلم او يزيد ثباته على الاسلام كان ذلك ، ولن ينفع كيدكم وحيلكم))[37] وعلى هذا المعنى تكون الجملة المعترضة من كلام الله تعالى ليثبت به قلوب المؤمنين فلا يَشكّوا عند تلبيس اليهود وتزويرهم [38] .

وعلى هذا الوجه ينبغي ان يضّمن الفعل ((تُؤْمِنُواْ)) معنى اقر او اعترف ، لان الايمان لا يتعدى إلى مفعولين ، ولا يتعلق بجارين ايضا ، وهما : الظاهر في قوله : ((لِمَن تَبِعَ)) ، والمحذوف في ((أَن يُؤْتَى))لذلك يجب ان يحمل الايمان على معناه اي ((لاتقروا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم الا لمن تبع دينكم ، فتكون اللام في((أَن يُؤْتَى)) متعلقة بمعنى الاقرار [39] .

اما ابن هشام فراى ان ذلك غير لازم في الآية ، وانها محتملة لغير ذلك ، وذكر وجها اعرابيا راجحا عنده ، اسقط به استدلال ابن مالك .

الوجه الثاني :

ان تكون جملة ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، وعليه فان قول الطائفة من اهل الكتاب يكون قد تم عند الاستثناء في قوله ((إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ))أي : لا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر الذي أتيتم به وجه النهار ونقضتموه في اخره الا لمن كان تابعا دينكم ، وهم الذين أسلموا منكم كعبد الله بن سلاّم ، وذلك لان اسلام امثاله كان اغيظ لهم ، ورجوعهم إلى الكفر كان اقرب، وهم فيه ارغب واطمع [40] ، وهنا تم كلامهم ، ثم قيل ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّه)) اي : قل يامحمد ان هدى الله هو الهدى ، وجملة : ((أَن يُؤْتَى أَحَدٌ)) مجرورة بحرف التعليل وهو اللام [41]، وهو متعلق بمحذوف مؤخر معللا له ، اي لان يؤتى احد مثل ما اوتيتم دبرتم هذا الكيد[42] وقدره ابن هشام بـ : لكراهة ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم دبرتم ذلك [43] .

وقيل ان قوله ((أَن يُؤْتَى)) من جملة المقول ، فهو من كلام الله ايضا ومعناه : اكد عليهم ان الهدى مافعل الله تعالى من ايتاء الكتاب غيرهم ، وانكر عليهم ان يمتعضوا من ان يؤتى احد مثله ، فكانه قيل: قل – يامحمد – ان الهدى هدى الله ، وقل : لان يؤتى احد مثل ما اوتيتم قلتم ما قلتم وكدتم ما كدتم ، لا لشيء سوى ما بكم من الحسد ان يؤتى غيركم مثل ما اوتيتم من فضل الكتاب والعلم [44] ، وهو قريب من المعنى الاول في هذا الوجه من الاعراب .

ويؤيد هذا الوجه انه موافق للمعنى على قراءة ابن كثير [45] بهمزتين الاولى منهما للاستفهام، وبها استدل ابن هشام على المعنى الذي ذهب اليه ، وجعلها دليلا مرجحا لهذا الوجه من الاعراب [46] .

ووجه تقوية هذه القراءة لهذا الوجه الاعرابي ان الهمزة هنا تفيد التقرير والتوبيخ [47] وهو المعنى المراد في هذا الوجه ، كما ان همزة الاستفهام في هذه القراءة تضعف التوجيه الاعرابي الاول ، ذلك ان تقدير جملة : ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)) معترضة ، وجعل ((أَن يُؤْتَى))متعلقا بالفعل ((تُؤْمِنُواْ))يؤدي إلى ان يعمل ما قبل اداة الاستثناء فيما بعدها ، وهو متعلقة : ((لِمَن تَبِعَ)) وذكر ابن هشام ان هذا ليس من المسائل التي يجوز فيها ان يعمل ماقبل اداة الاستثناء فيما بعدها ، لانه ليس مستثنى ولا مستثنى منه ولا تابعا له [48] ووجود اداة الاستفهام في القراءة الثانية مانع من ذلك لان همزة الاستفهام لها الصدارة [49] ، فتدل على انقطاع ما بعدها عن الفعل ، واستقلاله بمعنى الانكار ، مما يؤيد الوجه الذي قرره ابن هشام .

الترجيح :

يترجح لدي الوجه الذي ذهب اليه ابن هشام من ان جملة ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)) مستأنفة وليست اعتراضية كما ذهب اليه ابن مالك ، وأسباب الترجيح هي :

1- ان المعنى الذي أشار إليه ابن هشام مطرد في القراءتين ، فإحداهما تقوي معنى الأخرى وتعززه .

2- ان الوجه الإعرابي الأول دخله الضعف من ناحية الصناعة ، حيث عمل ماقبل (الا) فيما بعدها ، وليس كذلك الوجه الثاني .

3- ان المعنى على التوجيه الثاني أقوى منه على التوجيه الأول ، حيث إن فيه زيادة معنى التوبيخ والإنكار ، سواء على قراءة الجمهور عن طريق القصر في قوله تعالى ((قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)) أو عن طريق ما أفادته همزة الاستفهام على قراءة ابن كثير ، وفيه أيضا تأكيد لنبوة النبي محمد ﷺ حيث اخبر بما يعتمل في صدورهم، وبما يدور بينهم في الخفاء من مكر وكيد وتدبير يريدون به التشكيك في نبوته وصدقه.

المسالة الثالثة :

الخلاف في اعراب قوله تعالى : ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) من الآية الكريمة {وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }[50]

المناقشة :

من المواضيع التي تقع الجملة فيها معترضة ، ان تكون كذلك بين اجزاء الصلة، كان يعطف على جملة الصلة جملة اخرى ، وتقع الجملة المعترضة فاصلة بينهما، وسماه ابن هشام " الاعتراض بين اجزاء الصلة "[51] باعتبار ان المعطوف على الصلة صلة ، ومجموع الجملتين جملة واحدة ، كل منهما جزء من الاخرى .

ومثّل ابن هشام للهذا الموضع من مواضع الاعتراض بالجمل ، بالاعتراض الوارد في الآية السابقة ، وبين انه يجوز فيها أوجه اخرى ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

الوجه الأول :

ذهب ابن عصفور [52] إلى أن ((الَّذِينَ)) مبتدأ ، و ((كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ)) صلة الموصول ، و ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) معطوف على الصلة ، وان ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا))جملة اسمية معترضة وقعت فاصلة بين الصلة والمعطوف عليها لبيان مقدار الجزاء ، والخبر قوله تعالى ((مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ)) قال : ((واعلم انه لايجوز الفصل بين الصلة والموصول باجنبي ، اعني بما ليس من الصلة الا ان يكون الفاصل جملة اعتراض ، وهي ما كان فيه – من الجمل – تاكيد او تبيين للصلة ....

ومثال التبيين قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) فقوله ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) من كمال الصلة ، لانه معطوف على ((كَسَبُواْ)) ، وفصل بينه وبين الموصول بقوله ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) ، وهو جملة من مبتدأ وخبر ، والباء زائدة في الخبر لانه فيه تاكيدا لقوله ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) الا ترى ان جزاء السيئة من رهوق الذلة لهم)).[53]

وضعّف ابن هشام ما ذهب اليه ابن عصفور من وجوه :

الأول : إن المعنى على هذا التوجيه بعيد ، قال : ((لان الظاهر ان ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) لم يؤت به لتعريف ((الَّذِينَ)) ، فيعطف على صلته ، بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء

كسبهم السيئات)) [54]، ذلك انه يصح تاويل الصلة والموصول باسم الفاعل مع صحة المعنى ، فتقول مثلا : الذي جاء ابوه زيد، اي الجائي ابوه .... وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيئات في هؤلاء القوم، ولكن لايصح ان يقال في تعريفهم وتعيينهم : " المرهقون بالذلة " ، لان ذلك الاثر انما يصيبهم يوم القيامة ، ولا يعرفون به الان [55] فالصحيح اذن ان تكون جملة ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) معطوفة على ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) ،لا على جملة الصلة ، والثاني : ان هذا التوجيه الاعرابي ليس بمتعين في اعراب هذه الآية ، لجواز غيره من الوجوه ، فيجوز ان يكون الخبر كما ذكر ، وما قبله جملتان معترضتان بينه وبين الاسم الموصول الواقع المبتدا ، فيكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر ، لا بين اجزاء الصلة ، ويجوز ان يكون الخبر ((كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ ...)) فالاعتراض بثلاث جمل ، آو ((أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ)) فالاعتراض باربع ، وجميعها بين المبتدا وخبره [56] ، هذا بالإضافة إلى جواز ماسياتي بيانه من وجوه

ومما يرد عليه ايضا ان فيه عطفا للمستقبل ((وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)) على الماضي ((كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ)) وقد منعه بعض النحويين ، واجازه بعضهم بشرط ان يكون الماضي مستقبل المعنى او العكس [57] ولا يتاتى هذا الشرط هنا ، لان اكتسابهم السيئات كان في الدنيا ، ورهوق الذلة لهم يكون يوم الحساب .

الوجه الثاني :

ان يكون ((الَّذِينَ)) مبتدا ، خبره الجملة الصغرى ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) والواو استئنافية لا عاطفة [58] ، واختلف المجيزون لهذا الوجه في تحديد خبر مبتدا ((جَزَاء سَيِّئَةٍ)) ، فذهب ابن كيسان[59] إلى ان الخبر ((بِمِثْلِهَا))والباء زائدة ، والتقدير " جزاء سيئة مثلها " ، قال ابن هشام ((وهو مردود عند الجمهور))[60] لان الباء تزاد في المبتدا لا في الخبر [61] وقيل : الخبر محذوف ، وهو متعلق الجار ، والتقدير : مقدر بمثلها او مستقر بمثلها [62] .

وقيل الجار والمجرور متعلقان بالمبتدا ((جَزَاء)) والخبر محذوف ، تقديره : جزاء سيئة بمثلها واقع ، وهو قول ابي البقاء [63] ، او لهم جزاء سيئة بمثلها ، وهو قول الحوفي [64] وجاز ان يتعلق الجار والمجرور بـ((جَزَاء)) لان هذه المادة تتعدى بالباء ، نحو : ((وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا)) [65] والرابط بين هذه جملة ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) وبين

الموصول الذي هو المبتدا محذوف على قول ابي البقاء ، تقديره : جزاء سيئة بمثلها بهم واقع ، على نحو : السمن منوان بدرهم ، وهو حذف مطرد ، وعلى قول الحوفي هو الضمير المجرور باللام ، والمقدر معها خبرا عن المبتدا [66] وقد استحسن ابن هشام هذا الاوجه لاغنائه عن تقدير رابط بين المبتدا وخبره المقدر .

ويجوز ان تكون جملة : ((وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) معطوفة على الجملة التي سبقتها[67] ، وهي قوله تعالى : ((لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ....)) [68] ومعنى العطف هنا ان تكون " مثلها " في الآية الثانية مقابل " الزيادة " في الآية الاولى ، فيتعادل التقسيم ، ويكون المعنى : للذين احسنو الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئاتسيئة بمثلها [69]

واختلفوا في المعطوف ، فذهب الزمخشري [70] ((الى تقدير مضاف إلى الاسم الموصول)) اي : وجزاء الذين كسبوا على معنى : جزائهم ان تجاز سيئة واحدة بمثلها ، وهو بذلك يخرج من الوقوع في مسالة الخلاف المسماة عند النحويين : العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويقصد به : ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب ، ام متفقين ، على معمولي عاملين مختلفين [71] ، وسيبويه [72]، يمنع هذه المسالة ، لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين ، وممن ذهب هذا المذهب : المبرد [73] ، وابن السراج [74]،وابن هشام [75]، والفراء [76] ، وتوجيه الآية الكريمة على هذا المذهب يكون بإضمار حرف جر قبل الاسم الموصول ، اي : وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها .... وعليه يكون عامل الجر في الاسم الموصول هو حرف الجر المقدر ، وعامل الرفع في ((جَزَاء)) هو الابتداء ، عطفا على ((الْحُسْنَى)).

اما ابن هشام فذهب إلى ان الآية بمجملها معطوفة على الآية قبلها ، لأنه يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين تبعا للاخفش وجواز ذلك مشروط عنده – ومن تبعه – بان يلي المعطوف حرف العطف ، والا يفصل بينهما ، نحو : " في الدار زيد ، والحجرة عمرو " فان فصل بين العاطف الذي هو كالجار ، وبين المعطوف الذي هو كالمجرور امتنعت المسالة [77] ونجد ان هذا الشرط منطبق على الآية الكريمة ، وعليه ، يكون الاسم الموصول في : ((وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ)) في محل جر عطفا على ((لِّلَّذِينَ

أَحْسَنُواْ)) ، ويكون (جَزَاء) مبتدأ مؤخرا ، عطفا على (الْحُسْنَى) وخبره ((وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ)) ، ونظيرها في المعنى – كما مثل ابن هشام – قوله تعالى : ((مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) (78)، وهذا هو الوجه الراجح عنده سواء على مذهب سيبويه في اضمار حرف الجر ، او على مذهب الاخفش في العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وسبب الترجيح كما قال هو : ((لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة – اي : ((جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا))– ومبتدئها وهو ((وَالَّذِينَ)) ، وعلى ما اخترناه يكون ((جَزَاء)) عطفا على ((الْحُسْنَى)) ، فلا يحتاج إلى تقدير اخر (79)

فعلى هذا يكون (جَزَاء) مبتدا مؤخرا ، خبره شبه الجملة ((الَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ)) على تقدير حرف جر ، او عطفا على الخبر المقدم في الآية السابقة ، وهو : ((لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ))، ولا حاجة لتقدير رابط، حيث ان الخبر عندها يكون تام المعنى والفائدة .

الترجيح :

يترجح ماذهب اليه ابن هاشم في توجيه الآية الكريمة من أن " الذين كسبوا " معطوف على ما قبله ، وهو خبر مقدم ، و: ((وجَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)) مبتدأ مؤخر ، لقوة المعنى الذي يؤديه ولاغنائه عن تقدير رابط ، وما لايحتاج إلى تقدير اولى مما يحتاجه

المسالة الرابعة :

الاوجه المختلفة في اعراب قوله تعالى: ((أَنزَلْنَاهُ)) من الآية الكريمة : ((وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ)) (80) .

المناقشة :

من الجمل مايقع بعد النكرة ، فيحتمل الوصفية والحالية على السواء ، لاسباب تقرب النكرة من المعرفة ، ومن ذلك احتمال الوجهين في قوله تعالى : ((وَهَـذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ)) فالجملة الفعلية ((أَنزَلْنَاهُ)) تحتمل الوجهين على النحو الذي وضحه اب هشام بقوله ((فلك ان تقدر الجملة صفة للنكرة ، وهو الظاهر ، ولك ان تقدرها حالا منها ، لانها قد تخصصت بالوصل ، وذلك يقربها من المعرفة ... ولك ان تقدرها حالا من المعرفة ، وهو الضمير في ((مُّبَارَكٌ)) الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ...))(81) وفيما يلي بيان ذلك .

الوجه الاول :

يجوز في قوله تعالى : ((أَنزَلْنَاهُ)) ان يكون جملة فعلية في محل رفع صفة ثانية ل ((ذِكْرٌ)) بناء على القاعدة النحوية التي تقول : ان الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف احوال [82] ، والجملة لاتكون نعتا الا للنكرة لمناسبتها لها من حيث يصح تاويلها بالنكرة وذلك نحو : " قام رجل ذهب ابوه " تقول فيه : قام رجل ابوه ذاهب ، او : ذاهب ابوه [83] ، ويكون التاويل في الآية : ذكر مبارك منزل .

الوجه الثاني :

يجوز في الآية ايضا ان تكون جملة ((أَنزَلْنَاهُ)) في محل نصب حال ، اما من النكرة الموصوفة : ((ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ)) ، لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة ، وحسن الكلام [84] ، واما من الضمير المستتر في المصدر ((مُّبَارَكٌ)) أي : هو .

لكن ابن هشام ضعف هذين الوجهين لأسباب تتصل بالمعنى الذي يؤديه تقدير الحالية ، قال : ((الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ، أما الأول فلان الإشارة إليه لم تقع في حال الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة في ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخا)) أما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحال الإنزال)) [86]

فضعف الوجه الأول راجع إلى إن العامل في الحال هو اسم الإشارة أو التنبيه[87] ، على معنى : اشير في حال كذا ، أو انتبه إليه في حال كذا [88] ، على ما ذهب إليه جمهور النحويين ، ولمن هذا المعنى لايتاتى في الآية الكريمة ، لان الحال قيد عاملها ، والعامل هنا هو اسم الإشارة ، فيفيد بان الإشارة تقيده بحال الإنزال ، مع إن الإشارة إليه لم تكن في حال إنزال جميعه [89] .

أما الوجه الثاني فيفهم من كلام ابن هشام انه يجعل البركة مقيدة بحال الإنزال ، لأنها هي العامل في الحال ، فيكون المعنى : مبارك في حال إنزاله ، فإذا فارقه الإنزال فارقته البركة ، وليس هذا هو المعنى المراد .

الترجيح :

يترجح وجه اعراب جملة ((أَنزَلْنَاهُ)) في محل رفع صفة ثانية ل ((ذِكْرٌ)) على ماذهب اليه ابن هشام ، وذلك لقوة هذا الوجه ، ودقته في اداء المعنى المراد ، فلا يرد عليه ماورد على تقدير الحالية .

المسالة الخامسة :

الخلاف في اعراب قوله تعالى: ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)) من الآية الكريمة: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ))[90].

المناقشة :

اورد ابن هشام هذه الآية الكريمة مثالا للجمل التي في استئنافها خلاف ، وبين الاوجه الاعرابية الجائزة فيها ، قال : ((نحو : الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى : ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ ماعَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ))

قال الزمخشري : الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ، ويجوز ان تكون ((لاَ يَأْلُونَكُمْ)) و ((قَدْ بَدَتِ)) صفتين ، اي : بطانة غير مانعتكم فسادا ، بادية بغضائهم ، ومنع الواحدي هذا الوجه ، لعدم وجود حرف العطف بين الجملتين ، وزعم انه لايقال : لاتتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك ، والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة ، كما في الخبر ، نحو قوله تعالى : ((الرَّحْمَنُ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾)) [91])) [92]

وفيما يلي تفصيل للاوجه سابقة الذكر :

الوجه الاول :

ان يكون قوله تعالى : ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)) و ((وَدُّواْ ماعَنِتُّمْ)) و ((قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)) جملا فعلية لامحل لها من الاعراب ، مستانفة [93] ، وجيء بها لبيان حال الطائفة الكافرة ، حتى ينفر المسلمون منها ولا يتخذوها بطانة [94] هذا الوجه ، واجازه ابن هشام بايراده لهذه الآية مثالا على الجمل المستانفة .

وقد ترك العطف بين هذه الجمل ايذانا بارادة معنى التعليل للنهي ، واشعارا باستقلال كل جملة منها في ذلك ، وجاء التعليل على طريق الترتيب ، بان يكون اللاحق علة للسابق ، إلى أن تكون الأولى علة للنهي ، ويتم التعليل بالمجموع ، والمعنى : لاتتخذوهم بطانة ، لأنهم لايقصرون في فسادكم، لأنهم يودون شدة ضرركم ، بدليل انهم قد بدت البغضاء من أفواههم ، وان كانوا يخفون الكثير[96] .

الوجه الثاني :

أجازوا أن تكون جملة: (لاَ يَأْلُونَكُمْ) في محل نصب صفة ثانية لـ(بِطَانَةً)[97]، و ((وَدُّواْ ماعَنِتُّمْ)) في محل نصب صفة ثالثة ، أو حالا من ضمير الرفع في : ((لاَ يَأْلُونَكُمْ)) على إضمار قد قبل الفعل الماضي[98]، وأجاز الزمخشري [99]، ان تكون بيانا وتوكيدا لـ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)) ، و قوله : ((قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء)) في محل نصب صفة أخرى لـ((بِطَانَةً)) ، وجوز أبو البقاء[100]، أن تكون حالا ، أي : خارجة من أفواههم .

ورد أبو حيان وجهي الوصفية والحالية لان تقديرهما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى من جهة ان التقييد بالوصف أو الحال يؤذن بجواز اتخاذهم بطانة عند عدم وجودهما على تلك الصفة او الحال حيث قال : ((ومن ذهب إلى إنها صفة للبطانة ، او حال مما تعلقت به ، فبعيد عن فهم الكلام الفصيح ، لأنهم نهوا عن اتخاذ بطانة كافرة ، ثم نبه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين ، ووداده مشقتهم ، وظهور بغضهم ، والتقييد بالوصف او الحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما)) [101]وذلك لان النعت يفيد التخصيص ان كان نعتا لنكرة ، كالوارد في الآية الكريمة ، ومعنى التخصيص: تقييد المطلق بالوصف ، ورفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات [102]، أما الحال فهو ما انتصب مبينا هيأة الفاعل او المفعول به ، أو ماجرى مجراهما ، وقت وقوع الحدث ، فحصول مضمونه مقيد بحصول الحدث ، والأصل فيها الانتقال والتحول ، فهي وصف غير لازم [103].

فعلى تقدير الوصفية يكون النهي عن اتخاذهم بطانة مقيدا باتصافهم بهذه الصفات ، موجود بوجودها ، زائل بزوالها ، وعلى تقدير الحالية يكون النهي أيضا مقيدا بحال كونهم لا يالونهم خبالا ... فان انتفت عنهم تلك الحال ، انتفى النهي عن الاتخاذ ، وليس ذلك هو المراد ، بل المراد النهي عموما عن اتخاذ البطانة من غير المسلمين ، وما جاء بعد ذلك هو استئناف على وجه التعليل لذلك النهي ، ليكون أكثر تأكيدا ووضوحا ، وذلك التوجيه هو الانسب لسياق الآيات الكريمة .

ونقل ابن هشام عن الواحدي [104]منعه لوجه الوصفية بحجة عدم وجود حرف العطف بين الجملتين ، وهما قوله تعالى : ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالا)) و ((قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)) باعتبار ان قوله تعالى ((وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ)) توكيد وبيان لما قبلها ، لانه لايقال :

" لاتتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك " ، بل الصحيح ان تعطف الجملة الثانية على الاولى بحرف العطف [105] فيقال : " لاتتخذ صاحبا يؤذيك واحب مفارقتك " ، فكانه يشترط في الجمل الواقعة نعتا ان تكون معطوفة بالحرف .

ورد ابن هشام ذلك الاعتراض بقياس جواز تعدد الصفات بدون حرف عطف على جواز ذلك في الخبر [106] . من حيث ان الصفة تشبه الخبر في كونها محكوما بها في المعنى [107] . واستدل بقوله تعالى : ((((الرَّحْمَنُ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾)) حيث وقع ((الرَّحْمَنُ)) مبتدأ ، وقد تعددت أخباره ، وكل واحد منها جملة فعلية في محل رفع ، ولم تعطف إحداها على الأخرى ، لغرض معنوي وهو : إن هذه الآيات سيقت لتعديد نعمه سبحانه ، وأقامت الحجة على الكافرين ، ولشدة الوصل بينها ترك العاطف [107] . ويوضح ذلك ايضا قول ابن عصفور : ((تقول : زيد ضاحك وراكب)) إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما ، لا كل منهما على انفراده فيكون معنى قولك " زيد ضاحك راكب " : انه جامع للضحك والركوب في ان معا ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ ، وبالنظر إلى المعنى خبر واحد)) [109] .

فتعدد الخبر دون عطف جائز ، سواء كان الخبر مفردا ، كما مثل له ابن عصفور ، او جملة كما مثل لها ابن هشام ، ولشبه الصفة به معنويا جاز ذلك فيها ، وهو كذلك سواء تقاربت معاني الصفات ام تباعدت [110] . حسب قصد المتكلم ، ولا يمنع من ذلك كون الصفة جميلة ، لانها في تاويل المفرد على كل حال ، ويدل على ذلك جواز اجتماع الصفة المفردة والجملة لموصوف واحد ، نحو قوله تعالى ((وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ . . .)) [111] وقد جاءت بدون حرف عطف ، وبذلك يقوى استدلال ابن هشام، ويضعف ما ذهب اليه الواحدي ، لكنه في الوقت نفسه لايقوي وجه الوصفية في الآية الكريمة ((لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)) ، لوجود المانع المعنوي الذي اشار اليه ابو حيان ، وسبق توضيحه .

الترجيح :

يترجح وجه اعراب قوله تعالى : ((لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)) جملا لا محل لها من الاعراب مستانفة ، كما قرره ابن هشام ، لقوته في اداء المعنى ، ومناسبته للسياق ، وعدم خروجه عن القواعد المتفق عليها .

المسالة السادسة :

خلافهم في موضع جملة : " لا اشتم الدهر مسلما " من قول الفرزدق :

المْ ترني عاهدتُ ربي وانني لبين رتاج قائما ومقامِ

على حلفة لا اشتم الدهرَ مسلما ولا خارجا من فيِّ زورُ كلامِ (112)

المناقشة :

استشهد النحويون بهذا البيت على امرين موضع الشاهد فيهما قوله : ((خارجا))

الاول : ان اسم الفاعل قد يوضع موضع المصدر ، والتقدير : يخرج خروجا ، ثم وضع خارجا وهو اسم الفاعل موضع خروجا وهو المصدر .

والثاني : ان ((خارجا)) اسم فاعل ، انتصب لانه وقع حالا ثانية من ((عاهدت)) ، لا انه مفعول مطلق ، وهذا فصله ابن هشام بقوله : ((وقد يحتج للحالية ايضا بقوله :

المْ ترني عاهدتُ ربي وانني لبين رتاج قائما ومقامِ

على حلفة لا اشتم الدهرَ مسلما ولا خارجا من فيِّ زورُ كلامِ

وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم الدهر مسلما ، فكانه قال : حلفت غير شاتم ولا خارجا، والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق ، والاصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى : ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاء مَّعِينٍ)) (113) . لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لايشتم مسلما في المستقبل، ولا يتكلم بزور ، لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين)) (114)

فتبعا لخلافهم في توجيه النصب في كلمة " خارجا " اختلف اعراب الجملة المعطوف عليها وهي " لا اشتم الدهر مسلما " على وجهين

الوجه الاول :

ان جملة " لا اشتم " في محل نصب حال ، " خارجا " منصوب عطفا على محل جملة الحال(115) ، وهو ما حكاه النحويون عن عيسى بن عمر ، وتبعه الفراء(116)، وعامل النصب فيه اما قوله : " على حلفة " كانه قال : على ان حلفت لا شاتما الدهر ولا خارجا (117) ، وهو توجيه سيبويه ، قال : ((ولو حمله على انه نفي شيئا هو فيه ولم يرد ان يحمله على عاهدت لجاز ، والى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى)) (118).

اي انه حمل المعنى على نفي الحال اي نفي الشتم وقول الزور عنه وهو في هذه الحالة من وقوفه تائبا في هذا المقام [119] . واما قوله : " عاهدت "

والتقدير : عاهدت ربي لا شاتما ولا خارجا من فيَّ ، والمعنى : موجبا على ذلك ، ومقدرا ان افعله ، وهو توجيه المبرد

ورغم جواز هذا الوجه من الاعراب ا لا ان النحويين يرون فيه ضعفا من ناحية قصوره عن اداء المعنى المراد كاملا ، فعلى هذا التقدير يبقى جواب القسم " عاهدت " غير معروف ولا مذكور ، فكانه قال : عاهدت ربي على امور وانا على هاتين الحالتين : لا شاتما ولا خارجا من في مكروه ، ولم يذكر الذي عاهد عليه [120] ، قال ابن الحاجب : ((اذا جعلت " خارجا " حالا ، كان المحلوف علية غير مذكور ، وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ، ونفي قول الزور ، ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا ، لان المعنى حينئذ : اي انا الان على هذه الحالة ، فيجوز ان تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما ، الا ترى انه لو قال : عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني الان غير شاتم ولا قائلا زورا اني بعد ذلك لا اترك الشتم لكان مستقيما في القول ؟ ....) [121] ، ويفهم من كلامه ان تقدير الحالية في جملة " لا اشتم الدهر مسلما " والمعطوف عليها "خارجا " يترك جواب القسم مجهولا ، ومثار السؤال مفاده : على اي شيء اقسم وهو على هذه الحال ؟ وقد تتعدد الاجابات حسب تعدد التقدير، ولا يكون اي منها مناسبا للغرض الذي اراده الشاعر .

ولهذا السبب ايضا قلل ابن هشام [122] من شان الاستدلال بهذه الابيات على الجملة الحالية ، ورجح وجها اخر اقوى في تادية المعنى الذي اراده الشاعر ، وهو الوجه الاتي :

الوجه الثاني :

ان جملة " لا اشتم " جملة مجاب بها القسم وهو اما قوله ، " عاهدت " لانه في معنى : اقسمت، واما قوله : " حلفت " لان المصدر يعمل عمل الفعل ، فكانه قال : عاهدت ربي على ان حلفت لا اشتم الدهر مسلما [123] و " خارجا " معطوف على جملة الجواب ، منصوب لانه مفعول مطلق مؤكد لفعله ، والتقدير : يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل واناب المصدر عنه ، وجعل " خارجا " اسم الفاعل بمعنى " خروجا " وذلك نحو قولهم : " رجل عدل " اي : عادل [124]

والمعنى : حلفت لا اشتم مسلما ، ولا يخرج من فيَّ زور كلام فيما يستقبل من الأوقات [125]، وهذا هو قول سيبويه ، قال : ((فإنما أراد : ولا يخرج فيما استقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجا ، ألا تراه ذكر " عاهدت " في البيت الذي قبله ؟)) [126] وهذا ماعليه المحققون وعامة النحويين [127]

وقوة هذا الوجه ورجحانه سببهما قوة المعنى ، قال ابن هشام : ((والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق ، والاصل : ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، لان المراد انه حلف بين باب الكعبة ومقام إبراهيم انه لايشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر)) [128] .

وتقدير جملة لا اشتم والمعطوف عليها جوابا للقسم يفيد توكيد ما عاهد عليه ربه وهو في ذلك المقام ، بين باب الكعبة ومقام إبراهيم ، وهو موقف خشوع وتوبة ، رجع فيه إلى ربحه ، وعاهده على ترك الهجاء والشتم ، وهذا هو الغرض الذي أراد الشاعر بيانه .

الترجيح :

يترجح الوجه الثاني من الإعراب ، لقوة المعنى الذي يفيده ، ومناسبته للغرض الذي اراد الشاعر بيانه ، وهو وجه أيده جمهور النحويين .

المسالة السابعة:

اعراب جملة " والانباء تنمي " من قول الشاعر :

الم يأتيك – والأنباء تنمي – بما لاقت لبونُ بني زيادِ

المناقشة :

اورد ابن هشام هذا البيت مستدلا به على جواز وقوع الجملة معترضة بين الفعل والفاعل ، قال ((على ان الباء زائدة في الفاعل ، ويحتمل ان " ياتي " و " تنمي " تنازعا " ما " فاعمل الوجه الثاني ، واضمر الفاعل في الاول ، فلا اعتراض ولا زيادة ، ولكن المعنى الاول اوجه ، اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره)) [129] . وفيما يلي تفصيل الاوجه الاعرابية الجائزة في هذا البيت :

الوجه الاول :

ان تكون جملة " والانباء تنمي " جملة اسمية لامحل لها من الاعراب لوقوعها معترضة بين الفعل " ياتي " وفاعلة " بما " [130] والباء فيه زائدة [131] وزيادتها ضرورة شعرية [132] لذلك يقال في اعرابها : اسم موصول ، مجرور بحرف الجر الزائد ، مرفوع محلا ، وهو فاعل ياتي ، وجملة " لاقت لبون بني زياد " صلة الموصول لا محل لها من الاعراب .

ولزيادة الباء هنا فائدة معنوية ، ف " ما " مبنية مبهمة كالحرف ، فادخل عليها حر الجر اشعارا بانها اسم ، والتقدير : " الم ياتك ما لاقت "

وقيل الباء غير زائدة ، لانه يجوز ان تتعلق بالفعل " ياتي " وهو فعل لازم يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر ، والفاعل حينئذ ضمير دلت عليه جملة الاعتراض والتقدير : الم يأتك النبأ بما لاقت ، فالباء ومجرورها في محل نصب ، وفي هذا التقدير خروج من القول بارتكاب الضرورة ، وهي زيادة الباء في الفاعل . [133]

وقد رجح ابن هشام هذا الوجه – أي أن تكون الجملة معترضة – باعتباره أقوى من ناحية أداء المعنى المقصود .

والمعنى على التوجيه الإعرابي السابق : الم يأتيك – أيها المخاطب – ما لاقت لبون بني زياد، ويكون معنى الاعتراض بجملة – والأنباء تنمي – هو تأكيد وصول الخبر، حيث إن الأنباء من شانها أن تشيع وتنتشر بين النلس ، خاصة إن كانت حول من اشتهر بينهم وذاع صيته .

وقد استحسن ابن جني ايضا هذا الوجه الاعرابي ، قال : ((فقوله : والانباء تنمي : اعتراض بين الفعل وفاعله ، وهذا احسن ماخذا في الشعر من ان يكون في ياتيك ضمير من متقدم مذكور))[134] مشيرا بذلك إلى الوجه الاعرابي الاخر في هذا البيت ، وتوضيحه فيما يلي :

الوجه الثاني :

ان تكون المسالة في هذا البيت من باب التنازع في العمل ، ويقصد به : ان يتعلق عاملان فاكثر من الفعل وشبهه باسم عمل فيه احدهما [135] . والى ذلك اشار ابن هشام بقوله ((ويحتمل ان (ياتي) و(تنمي) تنازعا (ما) فاعمل الثاني ، واضحى الفاعل في الاول ، فلا اعتراض ولا زيادة [136]

ولا اعتراض على هذا التقدير ، لان كلا من الفعلين يطلب " ما لاقت " بالعمل ، فـ "يأتي" يطلبه للفاعلية "وتنمي" يطلبه للمفعولية، ومذهب البصريين[137]. هنا هو اعمال الثاني لقربه من المعمول ، وخلوه من الفصل بينه وبين عامله ، وعليه يكون " بما " متعلقا بالفعل " تنمي " وهو مفعول به ، والتقدير : والانباء تنمي ما لاقت لبون ... ويكون فاعل " يأتي " ضمير مستتر . وتعلق " بما بالفعل (تنمي) " يجعل انتشار الاخبار وشيوعها محصورا ومقتصرا على ما جرى للبون بني زياد ، وليس هذا المقصود ، لان ((الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره))[138]

اي : كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره ايضا[139] .

الترجيح :

يبدو ان الوجه الاعرابي الاول هو المتجه ، تبعا لابن هشام ، لانه الاقوى والاوجه في تادية المعنى المراد في هذا البيت .

الخاتمة

لقد عني ابن هشام في كتابة (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) بالمعنى للألفاظ القرآنية والشعرية وصولا إلى جعل الإعراب في خدمة المعنى ، فهو يحتكم إلى المعنى الذي تضمنته الجملة وينضر إلى ما فيها من روابط لغوية ومعنوية ، فهو يعرض المسائل بطريقة الصانع الماهر من خلال عرض الآراء النحوية والأوجه الإعرابية المختلفة مقدرا من سبقه من النحاة غير باخس لعملهم في نفس الوقت يقابلهم بالحجة مبتعدا عن التعقيد والغلو هادفا من وراء ذلك إلى الوصول إلى أوضح المسالك وأقربها إلى الذهن وهو مايشعرنا بشخصية المعلم في الدرس مستعملا أدواته من خلال الاعتماد على تفسير المعنى والقراءات القرآنية وما قالته العرب مدركا ما يترتب على ذلك من أحكام شرعية وبلاغة في المعنى .

إن الإشارات المقتضية التي أوردناها تبين إلى حد ما علاقة النحو بالمعنى ، فالجانب الدلالي هو نقطة الالتقاء بينهما ، وما كانت العرب لتجزع من اللحن في الإعراب ، لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى . ولعل ما وقفنا عنده من اختلاف في التحليل النحوي خير مايعزز دور هذه الاختلافات في تنوع المعاني في القران الكريم وكلام العرب إذ ان كل وجه إعرابي يفضي إلى معنى ' قد يخالف معنى آخر قد أفضى إليه وجه إعرابي آخر مما يعمق فكرة المزاوجة بين الإعراب والمعنى .

الهوامش

1- احياء النحو . ابراهيم مصطفى ص 1
2- دلائل الاعجاز ص 22
3- الصافات : 6-7-8
4- المغني : 369
5- حاشية الدسوقي : 41\2
6- المغني : 369
7- المغني : 370
8- املاء ما من به الرحمن : 2/ 205
9- انظر : الكشاف : 201\5 والبحر المحيط : 338\7 والدر المصون : 239\9 والمغني : 370
10- الدر المصون : 239\9
11- الاصول : 214\1
12- الكشاف : 201 \ 5 – 202\5
13- املاء ما من به الرحمن : 205 2
14- النحو الوافي : 390 \2
15- انظر : المقتضب : 300 \ 4
16- النحو الوافي : 390 \ 2
17- المغني 370
18- المغني : 370
19- حاشية الدسوقي : 390 \2
20- املاء ما من به الرحمن : 205\ 2
21- المغتي : 370
22- الكشاف : 201 \5 والبحر المحيط : 338 \ 7
23- الكشاف : 201 \5
24- حاشية الدسوقي : 42 \ 2
25- النحو والدلالة : 128
26- النحو والدلالة : 128
27- ال عمران : 73
28- المغني : 373 – 381
29- المغني : 381
30- حاشية الدسوقي : 52 \ 2
31- شرح التسهيل : 377 \ 2 والمغني : 381
32- المغني : 381
33- الكشاف : 570 \ 1
34- شرح التسهيل : 377 \ 2
35- انظر الكشاف : 507 \ 1 والبحر المحيط : 518 \ 2 والدر المصون : 252 \ 3 والمغني : 381
36- ال عمران : 72 – 73

37- الكشاف : 570 \1
38- البحر المحيط : 518 \ 2
39- الحجة للقراء السبعة : 52 \ 3
40- الكشاف : 570 \1 والدر المصون : 253 \ 2 والمغني : 381 وروح المعاني : 200 \ 3
41- الدر المصون : 253 \ 2
42- روح المعاني : 200 \ 3
43- المغني : 381
44- الكشاف : 570 \ 1 وانظر : روح المعاني : 200 \ 3
45- الحجة للقراء السبعة : 52 \ 3
46- المغني : 381
47- الكشاف : 570 \ 1
48- المغني : 381
49- المغني : 24
50- يونس : 27
51- المغني : 377
52- شرح الجمل : 186 \ 1
53- شرح الجمل : 186 \ 1
54- المغني : 377
55- انظر : حاشية الدسوقي : 48 \ 2
56- انظر : المغني : 377 – 378 وحاشية الدسوقي : 49 – 48 \ 2
57- الهمع : 271 \ 5
58- البحر المحيط : 149 \ 5 والمغني : 378 وروح المعاني : 104 \ 11
59- البحر المحيط : 149 \ 5 والمغني : 378
60- المغني : 378
61- حاشية الدسوقي : 49 \ 2
62- ينظر: البحر المحيط : 149 \ 5
63- ينظر: التبيان : 28 \ 2 والبحر المحيط : 149 \ 5 والمغني : 378 والدر المصون : 184 \ 6
64- ينظر : البحر والمحيط : 149 \ 5 والمغني : 378 وروح المعاني : 104 \ 11
65- الانسان : 12
66- ينظر: المغني : 378 والدر المصون : 184 \ 6
67- ينظر : المغني : 378
68- يونس : 26
69- ينظر : المغني : 378
70- الكشاف : 132 \2
71- ينظر : شرح الرضي : 344 \ 2
72- ينظر : الكتاب : 107 \ 1
73- ينظر المقتضب : 197 \ 4
74- ينظر : الاصزل : 71 \ 2

75- ينظر المغني : 462
76- ينظر معاني القران : 461 \ 1
77- حيث قال في الباب الرابع ، في اخر حديثه عن العطف على معمولي عاملين مختلفين ((والحق جوازه ، نحو : في الدار زيد ، والحجرة عمرو)) والآية الكريمة من هذا القبيل . ينظر : المغني : 463
78- القصص : 84
79- المغني : 378
80- الانبياء : 50
81- المغني : 411
82- المغني : 410
83- شرح الرضي : 298 \ 2
84- الاصول : 214 \ 1
85- هود : 72
86- المغني : 411
87- ينظر : الكشاف : 217 \ 3 والهمع : 35 \ 4
88- معاني القران للزجاج : 63 \ 3
89- حاشية الدسوقي : 83 \ 2
90- ال عمران : 118
91- الرحمن : 1-2-3-4
92- المغني : 372
93- ينظر : الكشاف : 616 \ 1 والبحر المحيط : 42-41 \ 3 والدر المصون : 364 – 366 \ 3
94- البحر المحيط : 41 \ 3
95- الكشاف : 616 \ 1
96- ينظر : روح المعاني : 38 \ 4
97- ينظر الكشاف : 616 \ 1
98- ينظر : البحر والمحيط : 42 \ 3 والدر المصون : 366 \ 3
99- الكشاف : 616 \ 1
100- املاء ما من به الرحمن : 147 \ 1
101- البحر المحيط : 41 \ 3
102- ينظر : الهمع : 171 \ 5
103- ينظر الاماني النحوية : 102 \ 4 وشرح الرضي : 10 \ 2
104- علي بن احمد ، عالم مفسر ، له كتب في التفسير واسباب النزول وشرح ابيات المتنبي ، توفي عام : 468 هـ.
105- ينظر : شرح الرضي : 326 \ 2 والارتشاف : 1928 \ 4
106- ينظر : المغني : 372
107- ينظر : حاشية الدسوقي : 44 \ 2
108- ينظر الكشاف : 6 \ 6 والدر المصون : 153 \ 9
109- شرح الجمل : 359 \ 1
110- ينظر : المقرب : 246 والارتشاف : 1928 \ 4

111-غافر : 28
112-البيتان من الطويل ، وهما للفرزدق في ديوانه : 212 \ 2 ، وفيه قائم بالرفع مكان قائما ، وعلى قسم مكان على حلفة، وسوء كلام مكان زور كلام، وهو من شواهد سيبويه: 411 \ 1 والمقتضب : 269: 1 والكامل : 155 \ 1 وشرح المفصل : 59 \ 2 والمغني : 389 والخزانة : 223 \ 3
113-الملك : 30
114-المغني : 389
115-انظر : المغني 389 وحاشية الدسوقي : 61 \ 2
116-هو عيسى بن عمر الثقفي ، نحوي بصري من المتقدمين ، اخذ النحو عن عبد الله بن اسحاق ، واخذ منه الخليل ، كان احد القراء البصريين ، وكان ضريرا ، توفي عام : 149 ه ينظر : الفهرست : 62 وبغية الوعاة : 237 \ 2 وانظر رايه في : الكتاب : 412 \ 1 والمقتضب : 269 \ 1 والكامل : 156 \ 1 وشرح المفصل : 59 \ 2
117-معاني القران : 208 \ 3
118-الكتاب
119-ينظر المقتضب : 269 – 313 \ 3 والكامل : 156 \ 1
120-ينظر : المقتضب : 270 \ 3 والكامل 156 \ 1
121-الايضاح في شرح المفصل : 333–334 \ 1
122-ينظر : المغني : 389
123-ينظر : المقتضب : 270 \ 3 والكامل : 156 \1
124-ينظر : الكامل 156 \ 1 الافصاح 117 والمغني : 389 وحاشية الدسوقي : 61 \ 2
125-ينظر الايضاح 333 \ 1
126-الكتاب : 412 \ 1
127-انظر : المقتضب : 270 \ 3 والافصاح : 337 والمغني : 389
128-المغني :389
129-المغني : 374
130-ينظر: المغني : 374
131-الارتشاف : 1703 \ 4 والمغني : 117
132-المقرب : 223 والجنى الداني : 50
133-ينظر : خزانة الادب : 363 \ 8 وشرح شواهد المغني : 230 \ 1
134-الخصائص : 338 \ 1
135-ينظر : الهمع : 137 \ 5
136-المغني : 374 ، وانظر : الارتشاف : 1703 \ 4
137-ينظر : الهمع : 137 \ 5
138-المغني : 374
139-ينظر حاشية الدسوقي

المصادر

1- القران الكريم
2- احياء النحو – كمال ابراهيم – ، دار المعارف ، مصر ، د – ت
3- ارتشاف الغرب من لسان العرب – اثير الدين محمد بن يوسف ابو حيان الاندلسي (745 هـ) ت – مصطفى احمد النماس . مطبعة المدني – القاهرة 1989 م
4- الاصول في النحو – ابو بكر محمد بن السري بن السراج (316 هـ)، ت– د– عبد الحسين الفتلي – لبنان – 1985 م.
5- اعراب القران – ابو جعفر بن النحاس ، ت ، د – زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني – بغداد 1977 م .
6- اعراب القران وبيانه – محي الدين بن احمد مصطفى درويش (1403 هـ) دار الارشاد – سورية ، 1415 هـ.
7- الصح في فقه اللغة – حسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي – القاهرة – دار الفكر العربي 1967 م.
8- الامالي النحوية – ابن الحاجب (646 هـ) ت د– فخر صالح سليمان ، دار الجيل 1989 م .
9- املاء مامن به الرحمن من وجوه القراءات في جميع القران – ابو البقاء العكبري (616 هـ) تصحيح وتحقيق ابراهيم عطوة مطبعة المصطفى البابي الحلبي 1961 م
10- اوضح المسالك اللى الفية ابن مالك – ابن هشام الانصاري (761 هـ) ت– محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، 1980 م
11- الايضاح – ابو القاسم الزجاجي (337 هـ) ت– مازن المبارك مطبعة المدني 1959م
12- البحر المحيط في التفسير– ابو حيان الاندلسي – اثير الدين محمد بن يوسف (745هـ) دار الفكر ' لبنان 1992م
13- التذييل والتكميل في شرح التسهيل – ابو حيان النحوي دار الكتب المصرية ، د – ت
14- الجنى الداني في حروف المعاني – ابن ام قاسم المرادي (749 هـ) ت – د – طه محسن ، منشورات دار الكتب – جامعة الموصل 1976 م
15- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي دار وكتبة الهلال – 2008
16- حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك –محمد بن علي الصبان (1206 هـ) دار احياء الكتب العلمية ، مصر القاهرة ، د – ت
17- الحجة في القرات السبع – ابن خالوية ، ت – د عبد العالم سالم مكرم ، دار الشروق، بيروت 1971 م

18- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية – البغدادي عبد القادر بن عمر (1093 هـ) ، ت- عبد السلام هارون مطابع الهياة المصرية العامة للكتاب 1979 م
19- الخصائص – ابو الفتح عثمان بن جني (392 هـ) ت- محمد علي النجار دار الكتب المصرية القاهرة 1952 م .
20- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – السمين الحلبي ، شهاب الدين ابو العباس بن يوسف (756 هـ) ت- د – احمد محمد الخرائط دار القلم ، سوريا 1987 م
21- دلائل الاعجاز – عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) ت- عبد المنعم خفاجي دار المعارف – مصر – د-ت
22- روح المعاني في تفسير القران واسبع المثاني – محمد الالوسي ، ت- محمد السيد الحليند ، دار احياء التراث العربي ، بيروت (1404 هـ)
23- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك – ابن عقيل ، بها الدين عبد الله الهمداني (769هـ) ت- محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة – ط 14 ، 1965 م
24- شرح التسهيل – ابو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (672 هـ) ت- عبد الرحمن السيد – مطابع سجل العرب ' ط1 1974 م
25- شرح جمل الزجاجي – علي بن مؤمن بن عصفور (669 هـ) ت-د – صاحب ابو جناح ، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل
26- شرح شواهد المغني – جلال الدين السيوطي (911 هـ) ت – عبد السلام هارون – المطبعة البهية – مصر
27- شرح الكافية الشافية – ابن الحاجب الاستربادي ، رضي الدين محمد بن الحسن (686 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،(1310 هـ) .
28- شرح المفصل للزمخشري – يعيش بن علي بن يعيش (643 هـ) مكتبة المثنى ، القاهرة ، د-ت
29- الكامل في اللغة والادب والنحو والتصريف – ابو العباس المبرد ت-د- زكي مبارك – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر 1936 م
30- الكتاب – سيويه ، ابة بشر عمر بن عثمان بن قنبر (680 هـ) ت – عبد السلام هارون ، الهياة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1966 م .
31- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل – جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538 هـ) دار الفكر – لبنان – د – ت
32- المقتصد في شرح الايضاح – عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) ت – د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد 1982 م

33- المقتضب – المبرد ، ابو العباس محمد بن يزيد (685 هـ) ت- محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، 1385 هـ.
34- المقرب . علي بن مؤمن بن عصفور (669 هـ) ت- د احمد عبد الستار الجواري و د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد 1972 م
35- معاني القران واعرابه – ابراهيم بن السري بن سهل ابو اسحاق الزجاج (311 ه) ت – عبد الجليل عبدة شلبي – عالم الكتب بيروت 1988 م
36- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب – ابن هشام الانصاري (761 هـ) دار الكتاب العربي . بيروت د – ت
37- النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف 2008
38- النحو والدلالة – محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق
39- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ) ، صححه محمد بدر الدين النعساني – دار المعرفة ، بيروت د .ت

Abstract

in his book (Mughni Al.labib An Kutub Al.areeb) ، Ibn hisham is concerned with poetic and Quranic utterances that lead to making the order of words in a sentence to serve and assistmeaning . he sides to meaning that the sentence includes looking to its meaning and linguistic joinings Ibn hisham introduces questions and problems as acarful maker through showing grammatical ideas and other aspects of language with the appreciations of what they did .at the same time he faces the other grammarians with proofs without any sign of complication or showing off aiming at reading the clearest and nearest ways to the mind . He shows us his teaching to get the targeted meaning by depeding on analyzing meaning Quranic reading and what the arabs said realing what could be builton that of legal rules and strength in meaning .